العدد(1444) السنة السادسة - السبت (28) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العكيلي: تقليص اعداد الموظفين سيسهم في الحد من الفساد

رئيس هيئة النزاهة لـ (المدى): قضاة غير مؤهلين في المحاكم العراقية

بغداد/ المدى

كشف رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي عن وجود قضاة لا يملكون مؤهلات العمل في المحاكم العراقية.

ودعا العكيلي في تصريح خص به (المدى) مجلس النواب الى التدخل لالغاء المادة (٣٤) من قانون التنظيم القضائي التي تجيز للمحامي الذي لديه خدمة اكثر من عشرة اعوام من غير خريجي المعهد القضائي العمل كقاض او مدع عام، مطالبا بالرجوع الى قانون المعهد القضائي والذي يحصر تعيين القضاة بخريجي المعهد ممن لديهم الكفاءة لتطبيق نصوص القانون في المحاكم ويحقق العدالة للجميع.

واضاف العكيلي ان "هذا القانون اعتمد مرة واحدة في اعوام الثمانينيات في القرن الماضي ولم يعاد العمل به مجددا، وبعد عام ٢٠٠٣ بولغ في استخدامه كثيرا وعين على اثره عدد كبير من القضاة من غير خريجي المعهد واثبت الكثير منهم عدم الكفاءة، الامر الذي يتطلب تدخل مجلس النواب وايقاف تعيين القضاة من غير خريجي المعهد القضائي واعتماد قانونه الذي يحصر التعيين كقاضي او مدعي عام بمن يتدرج فيه لعامين من خريجي القانون".

واشار العكيلي الى ضرورة اعادة النظر بالقضاة والمدعين العموميين من غير خريجي المعهد القضائي من اللذين تعينوا وفق المادة (٣٤) في حال توافر كوادر مؤهلة للعمل كقضاة او مدعين عموميين من خريجي المعهد.

وعلى صعيد متصل، طالب رئيس هيئة النزاهة باعادة النظر في قانون المعهد القضائي واصدار قانون يرفع من سقف الدراسة فيه من عامين الى اربعة اعوام، بما يدعم خبرات ومعلومات الدارسين فيه ويؤهلهم للعمل القضائي. داعيا الى منح طلبة المعهد راتباً يعادل نصف راتب ومخصصات قاضي من الصنف الرابع لتحصينهم وتدعيمهم ماديا.

وحدد العكيلي عدة مطالب اساسية للجهات الحكومية من شأنها النهوض بواقع هذا الصرح القضائي والعدلي، مشددا على جعل التدريب في المحاكم مسألة الزامية خلال جميع سنوات الدراسة في المعهد.

واضاف ان هناك ضرورة لاعتماد مادة الحاسوب وجعلها من المواد الالزامية ضمن مقررات المعهد على ان يكون اتقان استعمال الحاسوب من شروط التخرج، لافتا الى ضرورة معادلة شهادة التخرج من المعهد القضائي بشهادة الماجستير على اقل تقدير او الدكتوراه اذا ما عمل المعهد بمقترح تمديد الدراسة في المعهد الى اربعة اعوام.

واكد رئيس هيئة النزاهة الاعتماد على المعهد في تدريب القضاة تدريبا اجباريا دوريا لمدة ثلاثة اشهر سنويا لغرض تجديد المعلومات القانونية للقضاة ورفدهم بالمعلومات القانونية المستحدثة، داعيا الى توفير كوادر تدريسية متفرغة من المع القضاة واكثرهم علمية وتميزا لتبني تدريب وتأهيل القضاة.

واشار الى ضرورة تشديد شروط القبول في المعهد لاغراض تخريج القضاة لضمان حسن الاختيار اضافة الى تشديد شروط النجاح خلال الدراسة في بما يضمن ايجاد كادر من القضاة على مستوى عال لضمان تحقيق العدالة في المؤسسات القضائية وبناء دولة القانون.

من جانب اخر، اكد العكيلي ضرورة خفض التضخم في الكوادر العامة التي لا شأن لها بالقطاع العام ما سيمكن الجهات الرقابية من السيطرة على الموظفين المفسدين، مشيرا الى ان الركون الى هذه الستراتيجية من شأنه خفض الفساد بشقيه الاداري والمالي.

واجاب العكيلي في رده على سؤال للمدى بشأن طرح مسؤولين حكوميين ورقة خفض الكوادر الحكومية تماشيا مع انعكاس الازمة الاقتصادية العالمية على موازنة العام الحالي ومن ثم السيطرة على آفة الفساد بالقول: الدولة في الوقت الحاضر تحاول ان تمتص البطالة بطرق متعددة من ضمنها فتح اكبر قدر من الوظائف، واعتقد ان الوقت غير مناسب لمثل هذه الخطوة، وفي الوقت ذاته ارى ان هذه الخطوة ضرورية، فيما اذا حلت مشكلة البطالة بطريقة اخرى والتي ستتحقق عن طريق انطلاق جهود الاعمار والبناء في الفترة المقبلة انطلاقة كاملة خلال العام الحالي ٢٠٠٩.

ولفت الى ان "معظم موظفي الدولة سيتركون القطاع العام من تلقاء انفسهم ويتوجهون الى القطاع الخاص، لكون فرص القطاع الخاص في العمل الشبابي افضل بكثير من القطاع العام". مشيرا الى ان " تضخم القطاع العام من اهم اسباب تضخم مشكلة الفساد في العراق، ووجود قطاع عام مترهل بعدد كبير من الموظفين ووظائف لاشأن لها بالقطاع العام يحتم خفضه للسيطرة عليه ومن ثم مكافحة الفساد في كافة قطاعاته".

وسط تشكيك البعض بجدواها

عمليات "أمل الخير".. تطلع موصلي بأن تكون "الثالثة ثابتة"

نينوى/ المدى

توقع مسؤول أمني في الموصل، أن تسهم خطة "أمل الخير" التي انطلقت الاسبوع الماضي بتوفير بيئة آمنة تمكن مجلس المحافظة الجديد من ممارسة مهامه للارتقاء بواقع المحافظة، في حين قال أبرز الفائزين بالانتخابات المحلية بالمحافظة إن نجاح الخطة مرهون بتغيير الواقع السياسي، وأبدى بعض المواطنين أملهم أن تكون "الثالثة ثابتة" وسط تشكيك البعض بجدواها.

وقال مدير الإعلام في قيادة عمليات نينوى، العميد سعيد أحمد الجبوري، بحسب (أصوات العراق) إن " عملية أمل الخير التي بدأت الجمعة الماضية بهدف توفير بيئة آمنة تمهد لعمل الحكومة المحلية الجديدة وتوفر لها الأجواء للبناء والاعمار".

وأضاف أن العملية الجديدة "تستهدف إلقاء القبض على المطلوبين لدى الأجهزة الأمنية ضمن قاطع عمليات نينوى"، مشيرا إلى أنها "تختلف عن العمليات السابقة بوجود قوائم جاهزة بأسماء المطلوبين ليتم البحث عنهم واعتقالهم".

من جهته، وجد رئيس قائمة الحدباء التي حصلت على أكثر من نصف مقاعد مجلس محافظة نينوى في الانتخابات الأخيرة، اثيل النجيفي أن عملية "الامل الجديد" لن "تكون كبيرة"، وتابع أنها "مجرد محاولة أخيرة من قبل القوات الأمريكية لمساعدة القوات العراقية وبسط سلطتها، لأنها ستخرج من مدينة الموصل بحلول شهر حزيران ٢٠٠٩ المقبل".

في حين تباينت آراء أهالي محافظة نينوى بشأن هذه الخطة، إذ أبدى بعضهم تفاؤلا بها بينما قال البعض الآخر إنها لن تسفر عن أي تغيير.

وأوضح مدير الإعلام في قيادة عمليات نينوى أن القطعات التي بإمرة قيادة عمليات نينوى من جيش وشرطة محلية أو وطنية "تشارك جميعها بالعملية فضلا عن قوات إضافية ساندة"، منوها إلى أن القوات الأمريكية "ستكون مرافقة للقطعات العراقية دون أن تقوم بأي واجب مداهمة أو اعتقال".

وذكر أن القوات العراقية بدأت بـ"التحرك وتنفيذ الخطة منذ ليلة الجمعة الماضية إذ تحركت قوات المشاة الآلية باتجاه غرب الموصل حيث تحركت لمسافة ١٠٠ كم في مناطق تل زلط وتل عبطة والمحلبية"، لافتا إلى أن من الأهداف الأخرى للخطة "بناء الثقة مع المواطنين وفرض هيبة القوات العراقية".

وأشار الجبوري إلى أن القوات العراقية ستقوم من خلال هذه العمليات بـ"تعزيز تواجدها في معظم مناطق المحافظة سواء داخل أحياء مدينة الموصل أو في القرى والأرياف، وتواجدها في المناطق التي ليس لها موطئ قدم فيها حاليا".

وكان مصدر في شرطة نينوى، قد ذكر أن قوات من الجيش والشرطة بدأت عملية عسكرية في المحافظة لمطاردة مسلحي تنظيمات القاعدة، مبينا أن العمليات التي سميت بـ"الأمل الجديد" ستستمر لثلاثة أشهر مقبلة.

وأفاد المصدر أن قوات الجيش والشرطة اعتقلت ٣٠ مطلوبا ضمن حملة دهم وتفتيش قامت بها، مساء الجمعة، في مناطق تل زلط وناحية تل عبطة غرب الموصل.

يذكر أن عملية أم الربيعين التي انطلقت في العاشر من أيار من العام الماضي كانت أول عملية أمنية تقوم بها قيادة عمليات نينوى، ثم انطلقت في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٨ الماضي عملية أم الربعين الثانية بعد تصاعد عمليات تهديد المسيحيين وتهجيرهم.

إلى ذلك قال رئيس قائمة الحدباء اثيل النجيفي إن عملية الأمل الجديد "لن تكون كبيرة"، مبينا أنها "مجرد محاولة أخيرة من قبل القوات الأمريكية لمساعدة القوات العراقية، قبل خروجها من مدينة الموصل بحلول شهر حزيران من هذا العام".

وأفاد النجيفي أن الأمريكيين "يريدون أن يفعلوا شيئا لتقوية سلطة الأجهزة الأمنية العراقية قبل رحيلهم من المدينة".

واستطرد النجيفي أن نجاح العملية الجديدة "مرهون بتغيير الواقع السياسي ومحاولة عزل أنواع العنف عن بعضها وتصنيف كل نوع على حدة"، وزاد "لا أعول كثيرا على هذه الخطة ولا أريد أن استبق الأحداث واحكم على فشل الخطة أو نجاحها". وشدد على ضرورة "تنفيذ معالجات سياسية وإذا ما تبعتها هكذا خطة فسيكون مصيرها النجاح"، بحسب تعبيره.

بالتعاون مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني

الشيوعي يعتزم اطلاق حملة وطنية لتعديل قانون الانتخابات

بغداد / المدى

اكد الحزب الشيوعي عزمه اطلاق حملة وطنية واسعة لتعديل قانون الانتخاب بالتعاون مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يرفع الاجحاف الذي يلحقه هذا القانون بصيغته الحالية بالقسم الاكبر من المشاركين في العملية الانتخابية، قوائم ومرشحين وناخبين.

جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي تلقت (المدى) نسخة منه تزامناً مع الاعلان عن النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات.

واشار بيان الحزب الى قصور والتباس في عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وآليات توزيع المتبقي من الاصوات، اضافة الى تقديم بعض القوائم وثائق وشهادات مزورة لمرشحيهم.

وقال البيان "لقد شكلت هذه الانتخابات خطوة اخرى الى الامام في العملية السياسية الديمقراطية الجارية في بلادنا وسجلت تقدماً جلياً في اتجاه استعادة الأمن والاستقرار، وتعافي الاوضاع عامة، واستكمال بناء الدولة الديمقراطية، واطلاق عملية الاعمار والتنمية. ومن هنا قولنا، وبغض النظر عما حققته القوائم والكيانات المتنافسة في ساحتها، ان العراق هو الفائز فيها".

واشار البيان الى السلبيات التي رافقت انتخابات مجالس المحافظات بانها كانت تجربة انتخابية صعبة ومعقدة، غاب عنها نصف مجموع الناخبين، وتحكمت فيها احياناً اجراءات ملتبسة وحتى قاصرة من جانب المفوضية، بل ومخيبة في بعض جوانبها. كما جرت في ظل قانون انتخاب ظالم في بعض مواده، خاصة منها المتعلقة بآلية توزيع المتبقي من الاصوات، الامرالذي يستلزم حشد جهود كل الحريصين على العملية الديمقراطية وعلى سلامة الممارسة الانتخابية، للدفع نحو تعديل القانون بما يضمن العدالة فيه، قبل خوض الانتخابات الوشيكة لمجالس الاقضية والنواحي.

وتابع البيان "الا ان ما ينبغي قوله هنا، هو ان هذه الاجواء غير المواتية، واستغلال البعض نفوذهم، وعدم التكافؤ الشديد المعروف في الامكانيات المادية، وعدم تورع مرشحي بعض القوائم الفائزة عن تزوير الشهادات الدراسية، وغير ذلك، لم تحل دون محافظة حزبنا على العموم، وحسب المعطيات الاولية المتوفرة، على رصيده النسبي من اصوات الناخبين. كذلك لم تمنع وصول اثنين من مرشحينا الى مجلسي محافظتي نينوى وصلاح الدين. لكن الظلم الذي يطبع توزيع المقاعد بموجب القانون الانتخابي، ادى في النهاية الى تحويل اصوات عشرات الآلاف من ناخبينا، خلافا لرغباتهم وحقهم الدستوري، الى قوائم اخرى لم يصوتوا لها".

واكد البيان ضرورة تدقيق الخطاب السياسي والاعلامي، ومجمل العمل الانتخابي المقبل، ووفق البيان انه "ما من شك في ان هذه الحصيلة لا تعكس ما كنا نتطلع اليه ونسعى من اجله. كما لا شك في ان اسبابها ترجع الى عوامل ذاتية بجانب الموضوعية، وهي تتطلب منا تقصياً دقيقاً ودراسة وافية واجراءات ملموسة وناجعة لمعالجتها وتخطيها. لقد كانت الانتخابات الاخيرة تجربة هامة اخرى بالنسبة الينا والى عموم شعبنا. وان من واجبنا ان نواصل التدقيق في نتائجها، وان نحمي حقوق حزبنا وندافع عن ارادة ناخبينا وعن ثقتهم التي خصوا بها مرشحينا وقوائمنا. وكانت في الوقت نفسه واحدة من جولات انتخابية، يتوجب ان نتهيأ جيدا للقادم منها، مستفيدين من خبر وعبر هذه الاخيرة، ومنتبهين الى المحاولات الرامية الى اثارة واشاعة مشاعر الاحباط والجزع في النفوس.

واضاف البيان "الا انه وبمعزل عن النتائج المتحققة، التي لا تتناسب مع مكانة ودور الشيوعيين وانصارهم وحلفائهم في حياة البلاد السياسية، فاننا نعد ناخبينا كافة، بان نصون ونبرر الثقة التي منحوها لمرشحينا وقوائمنا، وبان نجسد وفاءنا لهذه الثقة الغالية بالوقوف دائما معهم، الى جانب الجماهير وحقوقها وقضاياها العادلة، وبأن نكون – قبل ذلك ومن اجله – سباقين الى مراجعة وتدقيق خطابنا السياسي والاعلامي، وادائنا ومجمل عملنا الانتخابي، لنستخلص منه ما يرفد جهودنا المقبلة على صعيد الانتخابات".

واختتم البيان "وسنسعى على وجه الخصوص، بالتعاون مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، الى اطلاق حملة وطنية واسعة لتعديل قانون الانتخاب، بما يرفع الاجحاف الذي يلحقه بصيغته الحالية بالقسم الاكبر من المشاركين في العملية الانتخابية، قوائم ومرشحين وناخبين".

البنتاغون يرفع حظراً على تصوير توابيت قتلى حربي العراق وأفغانستان

بغداد / المدى

قرر وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس، امس الجمعة، رفع الحظر المفروض على وسائل الاعلام لمنعها من التقاط صور لتوابيت القتلى الأمريكيين بعد عودتهم من العراق وأفغانستان، الا انه رهن في الوقت ذاته الموافقة على التقاط الصور بموافقة اسر الجنود القتلى.

وقال غيتس بحسب بيان صادر عن البنتاغون "أن قرار التصوير من عدمه لن يكون خاضعا لوزارة الدفاع بل سيتوقف على رغبة اسر الجنود القتلى بعد وصول جثامينهم الى قاعدة "دوفر" الجوية".

يذكر ان ذلك الحظر استمر لما يزيد على ١٨ عاما حيث صدر للمرة الاولى عام ١٩٩١ من جانب الرئيس جورج بوش الاب آنذاك خلال حرب تحرير الكويت واستمر تنفيذه منذ ذلك الحين حيث دافع عنه الرئيس بوش الابن لاحقا مؤكدا انه يستهدف حماية خصوصية الاسر العسكرية.

ويأتي قرار غيتس تأثرا بموقف سابق لكبار مسؤولي ادارة اوباما حيث ان نائب الرئيس جو بايدن كان قد هاجم خلال عضويته في مجلس الشيوخ قرار منع تصوير توابيت الجنود بعد عودتها الى الولايات المتحدة لاسيما في ظل اتهامات بأن الادارات المتعاقبة استغلته لاغراض دعائية للحيلولة دون زيادة السخط الشعبي على الحروب الخارجية.

أوباما تعهد بأنه سيكون "مدروساً ومسؤولاً"

الانسحاب الامريكي المبكر.. حرب الفرقاء أم وحدة عراقية في مواجهة الأزمات

بغداد/ المدى

أثارت توقعات الاعلان الامريكي المرتقب عن سحب القوات الموجودة في العراق، ردود افعال متباينة حول إمكانية توحد المكونات العراقية لمواجهة الازمات والتحديات الخارجية التي سيخلفها غياب "الداعم الامريكي"، أو العودة الى مربع المشاحنات بين فرقاء السياسة.

وفي وقت يعد فيه البعض سيطرة الحكومة خلال اقامة بعض المناسبات المليونية دون وقوع اعمال عنف، مؤشرا لجاهزية قواتها، يقلل آخرون من اهمية ذلك في مواجهة التحديات الامنية، في وقت يعول البعض على مزيد من الوقت لجاهزية القوات العراقية.

وبحسب ما نقلته صحيفة واشنطن بوست عن مسؤولين امريكيين لم تكشف عنهم، فمن المتوقع ان يعلن الرئيس الامريكي باراك اوباما في وقت قريب، قراره باخراج جميع القوات القتالية الأمريكية من العراق بحلول آب ٢٠١٠.

وبذلك، يشدد المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، بأن "اي اجراء لسحب القوات الامريكية لا يقلق الحكومة العراقية بقدر مايدفعها الى استكمال الاستعدادات لتستلم الملفات الأمنية كاملة".

ويقول ياسين مجيد بحسب(اصوات العراق) ان "الالتزامات الملقاة على عاتق الرئيس الأمريكي تجاه العراق وفقا للإتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانبين، تفرض على الادارة الامريكية أن تتخذ خطوات الانسحاب بالتنسيق مع الحكومة العراقية"، لافتا الى ان "اوباما نفسه، تعهد بأن يكون الانسحاب انسحابا مسؤولا".

ويرى مجيد أن "القوات العراقية، نجحت في تأمين الاستقرار الكافي خلال ممارستين كانتا الأبرز هذا العام هما، الانتخابات المحلية، والزيارة الاربعينية التي اشترك فيها ملايين العراقيين وعبر مختلف المحافظات"، مضيفا "كانت نسبة الحوادث التي سجلت قليلة جدا، قياسا بحجم هذه المناسبات والأحداث التي يتطلب فيها من الدولة ان توفر الحماية لملايين العراقيين، وهو بلا شك أمر يكون صعبا حتى على الاجهزة الامنية في اكثر البلدان استقرارا".

ويعتقد مجيد ان تلك النجاحات "تؤشر للتطور الذي وصلته القوات العراقية"، مستدركا "رغم ان الحاجة ما زالت مستمرة لرفع مستوى قدرات القوات الأمنية بشكل اكبر".

وذكر تقرير صحيفة الواشنطن بوست إن اوباما قال في جلسة مشتركة للكونغرس، الاربعاء الماضي، انه وفريقه للأمن الوطني يراجع حاليا "بدقة، سياساتنا في كلا الحربين، وسأعلن قريبا عن طريقة للمضي قدما في العراق تترك العراق لشعبه وتنهي هذه الحرب بمسؤولية". وقال المسؤول إن القوات المتواجدة حاليا في العراق تبلغ قرابة ١٤٢,٠٠٠ عسكري من بينهم ١٤ لواء قتاليا كل واحد منها يتكون من ٤,٠٠٠ عسكري وعشرات الآلاف من قوات الدعم، ومن شأن خطة انسحاب اوباما أن تترك قوة مقيمة قوامها ٥٠,٠٠٠ تقريبا من قوات الدعم ستتولى دور تقديم المشورة للقوات العراقية وتنفيذ مهام أمنية أخرى.

الا ان الكاتب والمحلل السياسي سامي شورش يعتقد أن "الأجهزة الأمنية العراقية غير قادرة حتى اللحظة لإستلام الملفات الأمنية في مختلف مناطق العراق".

معللا ذلك في ان "الأسباب في هذا الموضع تعود الى ان الوضع الأمني في المدن العراقية غير ثابت والحالة الأمنية ما زالت هشة". ويضيف شورش أن "الحالة السياسية غير مستقرة، وهناك عثرات ومشاكل كبيرة في هذا المجال، وهناك عثرات في المصالحة الوطنية، وحتى الآن فإن الحكومة العراقية لم تستطع استكمال صفحاتها بشكل طبيعي"، لافتا الى ان "الحاجة، وفق ذلك، لا زالت قائمة لبقاء القوات الأمريكية وبقاء بعض الملفات الأمنية الأساسية في يدها".

وحول مخاوف من قيام اضطرابات امنية انسحاب امريكي مبكر، قال شورش ان "ذلك سيشكل خطرا حقيقياً ليس لقيام حرب اهلية وحسب، بل حتى قيام حرب طائفية"، مبينا أن "هذه الاحتمالات قائمة ونحن رأينا خلال السنوات الأربعة الماضية كيف شهد العراق تداعيات امنية وما خلفه".

واوضح شورش إن "قيام مثل هذه الاعمال ليس بشيء مستغرب، وهي حالة متوقعة، وقد وقعت في الأمس القريب، والأسباب التي أدت إلى اتخاذ الحكومة اجراءات أمنية ما زالت قائمة لحد الآن".

ويخالفه بالرأي الكاتب والمحلل السياسي عباس الياسري، إذ انه يرى أن "الوقت الان، هو جيد جدا للحكومة العراقية لاستلام الملف الامني بشكل كامل على البلاد"، مستدركا "ان الانسحاب الذي سيعلنه الرئيس الأمريكي لن يكون انسحابا كليا للجيش الأمريكي من العراق وسوف تبقي القوات الأمريكية على عدد من الجنود والفرق لتقديم التدريب وملاحقة المجاميع المسلحة والمنظمات الارهابية".

واوضح الياسري "ما زال هناك متسع من الوقت، وحتى الفترة التي يتفاوض عليها اوباما مع القادة العسكريين فهناك احتمال لتمديدها من فترة ١٦ الى ١٩ شهرا، وهي مدة كافية لان يحث الجيش العراقي على تطوير قابلياته"، مشددا على انه "ليس هنالك اي خشية من هذا الانسحاب لا من الشارع العراقي ولا من الحكومة العراقية، كون الجيش العراقي لحد الآن قطع مسافات كبيرة في هذا الجانب".

وكان جدول الانسحاب الزمني الذي أمده حوالي ١٩ شهرا واحدا من خيارات عدة أوجزها لاوباما وزير الدفاع روبرت غيتس ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن، من بينها خطة انسحاب أسرع أمدها ١٦ شهرا وخطة أبطأ تمتد على ٢٣ شهرا، حسب ما قال احد المسؤولين، الذي أضاف أن "المخاطر تختلف باختلاف طبيعة كل واحد من هذه الخيارات، وهناك مزايا وعيوب في كل خيار".

وأستبعد الياسري اندلاع حرب اهلية مع انسحاب القوات الامريكية المبكر من العراق، واتبع أن "صوت العقلاء هو الاكثر من الاصوات الاخرى اليوم.